خطّ تقييمي للحركة النقابية الثورية

"حانفي: جرائم النظام لن توقف النضال النقابي الوطني والمعادي للفاشية"

(الجزء الأوّل)

« الهدوء والسكينة يسودان البلاد »، إنها التّرديدة التي تعاد يوميا عشرات المرّات عبر أجهزة التطريق الإعلامية وعلى لسان أعضاء العصابة الدموية الحاكمة الذين انتابتهم فرحة عارمة وتبادلوا التهاني وأماطوا آلتهم العسكرية بكلّ الشكر والهدايا والتشريفات. إنها هبجة توارثتها الرجعية أيا من جهة ومن بلد إلى آخر ومن عصر إلى عصر كلما كسرت ثورة أو حركة ثورية لقد تنفست الأقلية الحاكمة الصّعداء بعد أن كسرت آلتها البوليسية والعسكرية أقوى حركة نضالية وانتفاضة شعبية معادية للقهر والحرمان عرفتها تونس منذ انتصاب الحكم الدستوري البغيض.

لكي يسود الهدوء وتعمّ السكينة وتستتبّ الأمور لهؤلاء القتلة، أغرقت هذه الحركة المجيدة في الدّماء والدموع، فتحت مجزرة رهيبة تساقط فيها الجرحى والقتلى بالمئات تحت الرصاص الأعمى لبوليس العدو وعساكره الدمويين، وهشّمت معدّات الإضعاف التونسي للشغل [ا.ع.ت.ش] واحتلت من قبل البوليس و عصابات حزب الدستور وأعتقل مئات المتظاهرين والعمّال النقابيين وروّع الشعب بعمليات "الكشارية" هذا النظام وفظاعتها. لقد أقدمت العصابة الدموية بقيادة نويرة، هذا الجبان المعروف، على أبشع جريمة في حقّ الشعب اقترفها حاكم تونسيا إلا أعمال بعض البايات والحكّام الإقطاعيين في العهود الماضية من تاريخ بلادنا ولا يحسدها عليها سوى أمثال « بينوشي في الشيلي و« فيدالة » في الأرجنتين والشاه في ايران وغيرهم من الفاشيين.

إنّ العصابة الفاشية تتباهى باقتدارها على جماهير عزلاء واجهتها بصدور عارية. لقد انسلخ ذلك النذل الذي يزمجر اليوم على الشغيلة من الحزب الدستوري لما اضطرّ إلى اتخاذ قرار الكفّ المسلّح تحت ضغط المقاومة المسلّحة التي انتشرت في معظم أرجاء البلاد وتبرّأ علنيا من هذا القرار. لقد انسلخ هذا الخائف جبان أيام كان العنف موجّها ضدّ المستعمر، أيام كان ثوريا وداعيا لعجلة التاريخ، لكنّه تفوّق على كلّ الحكّام الذين سبقوه في قيادة عمليات الإرهاب الأبيض المسلّط على الشعب لمّا أصبح العنف ذا طابع فاشي رجعي. إنّ هذا العنف الدموي ليس تعبيرا عن شكل أعلى لسياسة شعبية ووطنية وليس دفاعا على قضية عادلة وإنما جاء دفاعا عن مصالح أقلية كبار البرجوازيين العملاء والعقاريين وعن المصالح الإمبريالية وبالخصوص الأمريكية والفرنسية بينما وقف مئات آلاف المضربين وآلاف المتظاهرين والمنتفضين من شرقي البلاد إلى غربيها ومن شمالها إلى جنوبها، وهوى القتلى والجرحى واعتقل الكثيرون وهم يكافحون من أجل الخبز والحرية والكرامة الوطنية، من أجل قضية عادلة لا تزيدها إراقة الدماء إلا رسوخا في وجدان الجماهير العامدة التي سفهت ومازالت تسفّه بشتّى الأشكال أحلام العصابة الحاكمة في استتباب الهدوء والسكينة اللتين تظفر بهما مهما فعلت آلتها العسكرية والبوليسية.

وانّ يوم 26 جانفي سوف يبقى منقوشا بالدّم في أذهان كلّ العمّال وكلّ الأناس الشعبيين، يوما يحقّ تخليده واحياؤه كيوم عظيم للتصدّي للفاشيّة والنضال ضدّها.

والآن، وبعد أن تمّت هذه المجزرة والجرح لم يلتئم بعد والدّمع لم يجفّ والنقابيّون رهن الإعتقال والحركة العمّالية والشعبيّة منكسرة، من الضروري أن نعود إلى الوراء لكي نفهم الظروف التي هيّأت للهدام الأخير بين الإتحاد العام التونسي للشغل والحكومة. ولكي نقف أيضا على العوامل الحقيقيّة الكامنة وراء النكسة التي منيت بها الحركة العمّاليّة والنقابيّة وآلت إلى ما نحن فيه من نتائج مؤلمة لنستلهم منها الدروس التي تعطي لتلك الحركة رصيدا جديدا في مواجهتها للعدوّ الطبقي والوطني.

① النظام الدستوري يقترف منذ انتصابه أبشع جريمة دفاعا عن مصالح أقليّة كبار البرجوازيين والعقاريين وأسيادهم الإمبرياليين.

إنّ المجزرة الفظيعة الأخيرة تشكّل تعبيرا مكثّفا عن الحالة الحادّة التي بلغها التناقض بين النظام من جهة ومختلف طبقات الشعب من جهة ثانية وخاصّة بين النظام والطبقة العاملة وحركتها النقابيّة. وهي أيضا ترجمة مكثّفة من طبيعة هذا النظام ومن الطريق الذي يسير فيه في معاداته للطبقة الشغيلة وبقيّة الشعب. كما أنّ نتائجها وخاصّة هزم الحركة العمّاليّة في انتفاضتها الأخيرة لم تكن بالأمر المستغيل بل إنّها كانت مدرّجة في مسار تطوّر التناقض الرئيسي كإمكانيّة جديّة لا ترتبط فقط بطبيعة النظام وإنّما أيضا بدرجة تطوّر الحركة الديمقراطيّة والوطنيّة ومدى قدرتها أي قدرة الجماهير وطلائعها الحقيقيّة في ظرف ما على فرض إرادتها.

لقد خطّط النظام البورقيبي الدموي لتلك المجزرة منذ مدّة وسار في تنفيذها خطوة بعد خطوة رغم التحرّجات والتردّدات لتدجين الحركة العمّاليّة والمهلولة دون إفلات قيادة الإتحاد من مراقبته المباشرة بعد أن كان الإتفاق بينهما تامّا بصورة عامّة على كيفيّة مواجهة الطبقة العاملة وبقيّة الشغيلة الأخرى، ولكن ذلك الإتفاق بدأ يتفتّت مع اشتداد أزمة النظام وتصاعد النضالات الجماهيريّة.

فقد كان بإمكان حكومة نويرة طوال فترة الإنتعاش النسبي التي شاهدها اقتصاد البلاد في السنوات 1970 / 1973 نتيجة رجوع القوى المنتجة لحركيّة بعد الإطاحة بابن صالح وملائمة الظروف الطبيعيّة للإنتاج الفلاحي والأوضاع الدوليّة لتسويق بعض المواد كالفسفاط والبترول خاصّة، لقد كان بإمكانها أن تستجيب لبعض المطالب الإقتصاديّة للجماهير خاصّة العمّاليّة منها كجواب على النضالات العديدة التي خاضتها في مختلف المعامل والمدن وتجعل من تلك الإستجابة التي لم تكن تتجاوز زيادة محدودة في الأجور وإصدار بعض القوانين الأساسيّة في قطاعات ومؤسسات رفع فيها هذا المطلب لمدّة، قاعدة للحدّ من نقمة جماهير الشغيلة وتوسيع جهاز البيروقراطيّة العمّاليّة النقابيّة ودعمه بعدد من الإمتيازات، ليلعب في هذه الظروف على قاعدة الفتات الذي قدّمته حكومة نويرة، دور المستوعب والمهضّ لنضالات الشغالين ويحول دون اتخاذها شكل الحركة الجماهيريّة لكلّ الطبقة أو تصوّرها حول أهداف سياسيّة ثوريّة. وقد عهدت قيادة هذه المهمّة وذلك الدور إلى الحبيب عاشور الذي أبعد

من الإتحاد في فترة بن صالح.

وفي نفس الوقت تحالفت حكومة مؤيرة بالمرصاد لكل نضال للطبقة العاملة وكل تطلع نقابي أو سياسي مستقل لها وكل معارضة ثورية في البلاد. فقد وضعت الإجراءات القمعية المسلطة على جماهير الشغيلة في مراكز عملها وشارعها وحدت من حقها في الإضراب (قانون 1973) وواجهت نضالاته الإضراب عمال سيمي فتح الله، إضراب عمال شركة النقل بصفاقس، وإضراب عمال الشركة القومية للنقل التي شنتها بغير موافقة الإتحاد من أجل تحسين أوضاعها المادية بواسطة العنف البوليسي.

وتعددت المحاكمات التي استهدفت مجموعات الماركسيين-اللينينيين والمناضلين الثوريين والنقابيين من بين الطلبة والعمال والفلاحين المطالبين بعضهم في الأرض. وبالإضافة إلى كل هذا، فقد عملت حكومة مؤيرة باستمرار على تصفية حتى المعارضات التي تمانث تبديها بعض القوى السياسية في صلب الطبقات الرجعية لنمط السياسة التي تتبعها فأطرد على التوالي من الحزب الدستوري ومن الحكومة ومجلس الأمة أعمار ابن صالح ثم التيار "الليبرالي" المستيري ثم المصمودي بعد فشل الوحدة التونسية الليبية.

وبصفة عامة فإن في هذه الفترة وبالرغم من كون النضالات العمالية تمت بالمبادرة الخاصة للعمال وخارج الإتحاد، وحتى عديد من الأميان ضد قيادته المتواطئة مع النظام وضد أعوانها في المؤسسات فإن هذه القيادة استطاعت إلى حد ما نتيجة حداثة المواجهة العمالية وتشتتها الكبير ونتيجة التنازلات المادية المشار إليها، القيام بالدور المنوط بعهدتها أي استطاعة استيعاب جزء من تلك النضالات وحصرها في الإطار المطلبي ومنع حصول أي حركة جماهيرية للطبقة العاملة مهما كانت.

لكن الحركة الإقتصادية ومنذ عام 1975 دخلت في أزمة جديدة، فقد تبخر الإنتعاش الذي عرفه قطاع الفلاحة لفترة من الزمن ٧ لتتغير الهياكل الفلاحية وإنما نتيجة عوامل طبيعية ظرفية مواتية تبخر الإنتعاش بزوالها وانعكس ذلك في انخفاض كمية الإنتاج الفلاحي. كما تقلص الإنتاج أيضا في قطاعات أخرى نذكر منها خاصة قطاع الصناعات التحويلية والغذائية والمناجم (فسفاط وبترول ورصاص وحديد) وقطاع الصناعات الكيميائية وانخفضت عائدات السياحة. ولم تكن أزمة الإمبريالية العالمية لتنعكس على الإقتصاد المحلي التابع لها إلا في اتجاه زيادة تعميق أزمته الداخلية. فمع انخفاض أسعار المواد الأولية المصدرة وارتفاع المواد الغذائية والمصنعة المستوردة ازداد تفاقم عجز الميزان التجاري، وجاءت الإجراءات الحمائية التي اتخذتها الإحتكارات الإمبريالية ضد الصادرات التونسية (خمور وزيوت ومنسوجات) وما نجم عنها من توقيف للإنتاج وانحداره نسبته في هذه القطاعات وغلق العديد من المعامل وطرد العمال بالجملة. ثم تقلص طلب اليد العاملة المهاجرة إلى جانب حملات الطرد ضد عمالنا المهاجرين في البلدان الإمبريالية الأوروبية، جاءت كل هذه الإجراءات لتساهم في الأخرى في تعفين الحالة الإقتصادية التي يتخبط فيها النظام. وكعادتها جنحت الطبقات الرجعية والى زيادة انحراق البلاد في وحل التداين والإفتراض بلا عطاء المزيد من التسهيلات والتنازلات للرأسمال الإمبريالي وبرهن البلاد لدى المؤسسات البنكية والمصرفية الإمبريالية التي لا يقاس جشعها. فتفاقم من جهة الإثراء الفاحش للبرجوازيين الكبار والعقاريين والإحتكارات الإمبريالية وتدهورت من جهة أخرى الأوضاع المادية للجماهير وخاصة قدرتها الشرائية من جراء ارتفاع الأسعار وضعف الأجور وثقل الضرائب والأداءات ومن جراء حملات الطرد بالجملة من العامل والمؤسسات والمعاهد والكليات وتردت الخدمات الإجتماعية أكثر من ذي قبل (سكن، صحة، إلخ.) وتقوى الإضطهاد السياسي. كل هذا خلق حقد الجماهير على النظام القائم ودفعها إلى تشديد نضالاتها ضده تعبيرا منها على رفضها تحمل آثار أزمته وأزمة الإمبريالية المرتبط بها عضويا.

إن الأزمة هذه كشفت عن حقيقة الإختيارات التي قام على أساسها ميثاق الرقي ومخطط حكومة مؤيرة (تطوير الخدمات والصناعات التصديرية الخفيفة والقريبة الربح، ومن

ربط الفلاحة بالسوق الإمبريالية، وتوسيع المجال أمام تغلغل الرأسمال الاحتكاري، كما أنها ساهمت في نفس الوقت أزمة الإختيارات الجوهرية الإستعمارية الجديدة والدكتاتورية التي قام عليها النظام الدستوري منذ انبعاثه مهما اختلفت الشرائح الرجعية التي تمكنت من قيادة التحالف الرجعي الإمبريالي وكان من النتائج الأساسية لهذا التعميق للأزمة تفاقم احتداد التناقض الجوهري بين القوى المنتجة المحطل نطورها والعلاقات الكمبرادورية وشبه الإقطاعية التي تعيق نطور هذه القوى القوافة للتحرر والإنعتاق.

وتحت فعل تفاقم الأزمة الإقتصادية والإجتماعية وتصاعد النضالات العمالية والشعبية بمدنها وأريافها التناقضات في صلب الرجعية حين أصبحت الفرق الإصلاحية خارج الحكومة من مستثمرين وبنوك عالمية، والمحمودي والتعريفيين إلخ ... تتطلع أكثر فأكثر إلى تعديل حكومة نويرة أو حتى تغييرها. وقد تقدمت من أجل ذلك ببرامج وتصورات سياسية وعملية. ودب على نفس القاعدة الرد والإضطراب والإختلاف في صلب حماية نويرة حول كيفية" مواجهة الحركة الجماهيرية المتعاظمة لمواصلة حماية مصالح الطبقات المستغلة والإمبريالية". وقد انتهى الأمر إلى ظهور تيارين في صلب الحكومة نفسها: تيار يريد فتح حملة ارهاب أبيض لخنق الجماهير وتدجينها والهجوم على مستوى معيشتها وملازمة الحذر تجاه الفرق الإصلاحية الأخرى وإبقائها بعيدة عن الحكومة! وآخر يريد بعض التنازلات المادية ومزيد من التنازلات السياسية لبعض تلك الفرق لاستغلالها كقوة إضافية بقصد إعانة العصابة الحاكمة على امتصاص نقمة الجماهير وثوريتها. وقد رمز لهذين التيارين بقطبي النظر من الفوارق الضئيلة: نويرة - الصياح - من جهة و الطاهر بلخوجة من جهة أخرى.

وهكذا فبينما يستمر النشاط الإستغلالي والعدواني للأقلية الحاكمة التناقضات بين مختلف الفصائل الرجعية وبينها وبين الشعب فإن النضال ظل يقوي وحدة الجماهير الشعبية ويزيد في تصديع صفوف أعدائها. فهذه الوضعية التي أصبحت عليها الحكومة مثلت ظرفا مشجعا بالخصوص لنضال الجماهير العمالية والشغيلة. فقد تصاعدت حركتها خلال السنتين الأخيرتين تصاعدا وتجذرا غير محدودين سواء في مستوى الأهداف أو طرق النضال والتنظيم. فالتنازلات المادية الطفيفة التي سبق أن قدمتها حكومة نويرة تجثر مفعولها بسرعة وأحدثت الطبقة الشغيلة تطالب بالزيادة في الأجور وبتعميم القوانين الأساسية ومراجعة المنح والكف عن كبح العمل النقابي في المؤسسات إلخ... وتعددت الإصطدامات بينها وبين البوليس وأعوان الشعب المهنية ومنى مع العديد من أعوان القيادة النقابية. وقد ارتبط تصاعد نضال الشغيلة وتجذره بالدخول القوي لأفواج كبيرة من الشغالين في النقابة والضغط على قيادتها وتطهيرها من العديد من الخائنين (التصفيات المعروفة منذ عام 1976 والتي شملت الدشراوي والعامري بن عائشة ومصطفى مخلوف وغيرهم) وبداية دفع الإتحاد نحو الإستقلال عن الحزب والحكومة وعن سياستها الفاشية والعميلة.

وهكذا بدأت الحركة العمالية التلقائية تتحول شيئا فشيئا إلى حركة نقابية نضالية. ومن أبرز العوامل التي دفعت في هذا الإتجاه تطور بنية الطبقة العاملة المؤسسية من حيث العدة والقوة فقد تطور عددها تطورا هاما وتجددت بنسبة 40% خلال السنوات العشر الأخيرة (حسب ما جاء في احدى خطابات نويرة) وقد شكل الإلتقاء بين تنامي الحركة العمالية المطلبية والسياسية والنفس الثوري الديمقراطي الوطني الذي حملة جمهور الشباب المثقف الذي التحق بالإتحاد قاعدة صديدة لإشاعة جو من الديمقراطية والحرية داخل الإتحاد. فاتسع مجال حرية التعبير والإستماع والعمل النقابي السائر في اتجاه التجذر. ومن نتائجه العاشقة الأهمية بلورة شعارات وطنية وديمقراطية من قبل نقابات جهوية وجامعات بكاملها (صفاقس سوسة)...

ولتقدير الدفع الذي أصبح يمثله هذا التيار النضالي لمجمل العمل النقابي يكفي الوقوف على الخطوة المسجلة بالخصوص بين المؤتمر الرابع ومشروع نتائج المجلس القومي الأخير بالرغم من كون المستوى العام لهذه النتائج يبقى إصلاحيا. فمن حيث شكل «ميثاق الرقي» الإطار العام لأعمال المؤتمر 14 وبقيت قضية الحريات «تحت النظر» مارس المجلس القومي - جلد بياض - اتجاه حكومة نويرة كما اتجاه أحد

يبتعد عن "الهدف الأصلي من وقفة التأمل في أواخر الستينات التي كانت تهدف أساساً إلى إصلاح الأخطاء والنقائص في تطبيق "السياسة الإشتراكية" " أي تجربة بن صالح سيئة السمعة (ومعلوم أن حكومة ثويرة كانت التعبير عن الانقلاب، عما سمّي بـ "الإستشارة الشعبية" وقد آزرها في ذلك ماشور نفسه) ولم تتجاه يعمل على "تدعيم طبقة رأسمالية" بجميع الوسائل وعلى حساب المصلحة الوطنية خاصة وأن هذه الطبقة ترتبط مصالحها بمصالح الرأسمال الأجنبي الإستغلالي، هذا الرأسمال الذي يختلف - دائماً على حسب اللائحة العامة - عن الرأسمال الوطني الخاص المساهم في تنمية البلاد"، كما طالبت نفس اللائحة العامة بلم قرارات السياسية وخاصة منها الحرية النقابية التي أصبحت الهدف الأول للعصابات الدستورية "الفاشية" وللقمع البوليسي والعسكري، كما دعت إلى إطلاق سراح المساجين السياسيين كخطوة ضرورية نحو "تنقية الجو العام بالبلاد"، إن كل هذا يحدث لأول مرة في تاريخ الاتحاد العام التونسي للشغل منذ 1956. وهكذا فإنه بقدر ما انتعش التيار النقابي المتجذر في السنوات الأخيرة، بقدر ما انكمش سواد قوى الفاشية والعمالة وإلى صلاحيين المتواطئين معها.

لكن رغم هذا التطور القاعدي الذي أذعر أقلية كبار البرجوازيين والعقاريين، ورغم ضرب العديد من مراكز الرجعية والفاشية داخل الإتحاد فإن قيادته بقيت في يد بيروقراطية إصلاحية تواصل عمل المهادنات والصفقات مع الأعداء وتعمل كل ما في وسعها لتحد من نضال الطبقة العاملة وإذا سايرته واضطرت إلى الموافقة عليه جعلت منه وسيلة مكملة للمفاوضات التواطئية مع الإدارة وحلفائهم.

ولعل أهم هذه الصفقات الخيانية كانت صفقة "الميثاق الإجتماعي" (جانفي 74) الذي تشكل حول الحل الإستعجالي الذي يطرحه ثويرة. فقد تعهدت القيادة النقابية بموجبه بضمان السلم الإجتماعية لمدة خمس سنوات مقابل زيادة في الأجر الأدنى المهني والفلاحي. لكن هذه الإتفاقية التي علاوة على كونها تلجم الطبقة العاملة، وتمنع عليها النضال من أجل حقوقها، فهي من الناحية الإقتصادية لا تعدو أن تكون سوى شكل جديد متطرف لتجميد الأجور، لا تقل رفض عدد هام من الإطارات النقابية المناضلة، واصطدمت بصورة عامة بمعارضة الجماهير العمالية وهو ما يفسر عدم ورود أي ذكر لهذا الميثاق في اللوائح الختامية المنبثقة عن المؤتمر الرابع عشر (مارس 74).

لقد شعر ثويرة منذ البداية أن وراء هذا التطور يكمن خطر حقيقي على "السياسة التعاقدية" التي عملت حكومته مع قيادة الإتحاد على تطويرها وتركيزها كأداة "الإجتماعية" المنفذة لـ "ميثاق الوفي" ومخططاتها الإقتصادية وكعنصر مل (frein) للصراع الطبقي والوطني ضد مصالح التحالف الرجعي الإمبريالي. ومع ذلك فإن كبار البرجوازيين عقدوا العزم على سلب العمال والشغيلة حتى تلك الزيادة التي أرغموا عليها بفضل النضالات الكبيرة التي خاضها الشغالون في تلك الفترة. ففي حين انتشرت قيادة الإتحاد المتعاملة حسب الإتفاق (الميثاق الإجتماعي) في البلاد قصد دعوة العمال وتعبئتهم من أجل الزيادة في الإنتاج والإنتاجية عمل البرجوازيون والدولة على طرد العمال بالجملة وعلى تشديد المراقبة داخل المعامل من أجل رفع وتائر العمل وعلى إلهاب مواد الإستغلال الواسع. وقد استغلوا شهر رمضان بصفة خاصة لهذا الغرض. إذ كل هذه الطرق أفرزت الزيادة في الأجور من جزء هام من مفعولها وجعلتها تكاد تكون شكلية. إلا أنه، وعلى عكس أهداف "الميثاق"، جاءت كل هذه العناصر لتذكي الحركة الإضرابية والمطلبية وللطبقة الشغيلة حيث سنة جديدة أخرى خرافة "الوحدة القومية" مؤكدة أنها لا تنوخذ بالخادعين وهو ما زاد "الميثاق" الجماهيري قوة اخرى خرافة "الوحدة القومية" مؤكدة أنها لا تنوخذ بالخادعين وهو ما زاد "الميثاق" افتضاحاً والقيادة النقابية حرجاً أمام القاعدة الرافضة لتردي أوضاعها من جهة وأمام حكومة ثويرة المتعنتة من جهة أخرى والتي ضيّل لها أنها ستتنعم بسلم اجتماعية لمدة خمس سنوات فلم تجد القيادة النقابية بدّاً من مسايرة تيار نضال الطبقة الشغيلة والعمل على مراقبته. وقد فجرت هذه الوضعية عدة مركبات تناقضية تطورت أحياناً إلى مظاهرات وحتى إلى انتفاضات معادية للفاشية كردّ على أعمال العصابات الدستورية. هذه العصابات التي تحركت لتقوم "بردع" الشغالين أمام "لين" تدخل البوليس في تكسير الإضرابات وتردده أمام مواجهة الأوضاع المتفجرة (تدخل خط هلال) هو أمر كان منتظراً أمام تردد جهاز البوليس وأمام تعاظم

الحركة الشعبية وخاصة أيضا بعد الإهتمام الذي حظي به الجيش في السنوات الأخيرة (1976 و77 خاصة) في علاقة يتوتر العلاقات مع الجيران.

ولقد قبلت القيادة النقابية الإصلاحية ببعض التحركات الجماهيرية لبعض القطاعات الحساسة وحتى لكل الطبقة العاملة والشغيلة الأخرى تحت ضغط القواعد وتعبيراتها (نوفمبر - ديسمبر 1977) لكي تدفع الحكومة إلى الحد من زيادة الأسعار والحد التعسفي وإيقاف الإعتداءات الفاشية على حرية العمل النقابي. ولم تكن في نيتها البتة أن تستغل الظروف الصعبة التي يعيشها الحكومة لتشدد عليها الخناق وتستند في ذلك إلى اندفاعية الجماهير واستعداداتها للنضال بل العكس من ذلك عملت القيادة النقابية على تحجيم تلك الإندفاعية والإستعدادات وسعت إلى التخفيف من أهمية الهجمات الفاشية وبقيت تنتظر ردا إيجابيا من الحكومة على ما قدمته من لوائحها السابقة من مطالب لا تتجاوز في الأساس القيام ببعض التحسينات المادية لفائدة الشغيلة.

وقد تشكل هذا الموقف متنفسا استغلته عصابة نويرة وجرت القيادة إلى مطالعات متكررة كانت في واقع الأمر عمليات تغليط لخفض يقظة النقابيين والجماهير العمالية بينما كانت تعد من جانبها لتغيير أوضاعها الداخلية استعدادا للإنقضاض على الحركة العمالية. وقد لعبت قيادة الإتحاد هذه المرة لعبة الحكومة فدخلت في "مطالعات" لا طائل منها، وظلت تنشر حولها الأوهام في صلب جماهير الشغيلة.

لقد كانت عصابة "نويرة - فرحات - الصياح" "مكبلة" حسب ما جاء في تأملات هذا الأخير حول الأوضاع التي سادت قبل شبه الإنقلاب الحكومي طالما لم تحل التناقض مع بلعزوبة وجماعته في الحزب والحكومة، فلم يمكنها غير سلوك مثل تلك السياسة الظرفية (المساطلات) مع قيادة الإتحاد ولكن ذلك لم يمنعها أن تبدأ في محاولة ضرب التيار النقابي النضالي الجديد بواسطة التحريض بينه وبين القيادة. وقد اندرجت هذه المحاولة في نطاق مساع تهدف إلى كسب القيادة النقابية لنظرة الحكومة حول الوضع بالبلاد وفي الإتحاد تلك النظرة التي تعتبر أن مصدر كل بلاء هو ذلك التيار النقابي النضالي الذي لا عهد للنقابة به سابقا. لقد ورد أكثر من مرة في تصريحات الصياح ونويرة وفرحات في تلك الفترة أن خلاف الحكومة والحزب مع القيادة النقابية هو حول الموقف من "الشيوعيين" و"اليعتيين" هؤلاء "المندسين" حسب عبارتهم داخل المنظمة الشغيلة لبث "الفوضى" وأحداث "الشغب".

غير أن القيادة النقابية بحكم رفضها للنهج الدموي المفضوح الذي يريد تيار نويرة - فرحات - الصياح دفع البلاد فيه وبحكم تعلقها ومراهنتها على بديل حكومي رجعي لكنه ذو طابع إصلاحي مناور لم يكن من مصلحتها قبول نظرة حكومة نويرة للوضع داخل النقابة. بل إنها تشبثت بأن العمل النقابي حق لكل مواطن بصرف النظر عن انتمائه السياسي والإيديولوجي. لقد صار ما شور نفسه الذي كان يجاهر بالأمس القريب بحداثة "للبنساريين" صار يصرح بأن "الشيوعيين" و"اليعتيين" مواطنون كغيرهم ولهم حق الإنتساب إلى الإتحاد، والسبب في ذلك يرجع إلى كون قبول نظرة الحكومة كان يحتم بالنسبة لقيادة الإتحاد التخلي عن توجهها الإصلاحي والتحول إلى مجرد أداة طيعة في يد العصابة الفاشية والدخول في مواجهة مفتوحة مع النقابيين الثوريين ومن وراءهم مع جمهور النقابيين والشغيلة المتطلعين إلى تحسين أحوالهم المادية والسياسية.

أمام التطورات التي شهدها الإتحاد بما في ذلك قيادته، ارتفعت طرائق الرجعية فتعالت أصوات كبار العقاريين بين الماسكين بقيادة "الإتحاد الوطني للفلاحين" منادية "بكبح الصاع صاعين" للإتحاد. كما تعالت الأوساط الكمبرادورية في منظمة الأعراف مطالبة «بنصب المشانق في باب سويقة لإعدام بعض النقابيين»، (حسب ما ورد في تصريح لعاشور) ومنددة بـ"البلبن" الذي اتسم به جهاز الأمن في مواجهة الطبقة العاملة خلال الفترة الأخيرة.

وللإستجابة لهذا النداء، خاصة بعد فشل التكتيك الأول الذي اتبعته الحكومة تجاه النقابة التي بدأت تفلت من أيديها، عمدت عصابة نويرة - الصياح - فرحات قبل كل شيء إلى القيام بشبه انقلاب داخل الحكومة صفت فيه العناصر المترددة وفي مقدمتها الظاهر بلعزوبة وزير الداخلية، واتخذت إجراءات استراتيجية على مستوى تأمين الجهاز القمعي حيث جردته من التردد الذي كبله تحت قيادة بلعزوبة ووضعته على رأس إدارة الأمن وشبكة "عناصر من الجيش تمركزت في أحضان أمريكا

ومن جهة أخرى، فقد نصبت على رأس وزارة الداخلية الظاوي حنابلية هذا السياسي الذي تقطر أعماله الخبث ليصلح لمثل هذه المناسبات، ليكون بيدقا على رقعة العصابة الدموية (سويرة - الصباح - فرحات). هذا الوقت الذي رأى أنه من البراعة السياسية القيام بالمجزرة الدموية التي تردد أصداؤها سلفه ثم رفضها. أما الوزراء الذين استقالوا احتجاجا على الطريقة الانقلابية التي تمت بها إزاحة يلخوجة، فقد عوضوا بعناصر في معظمهم "فنيين" كما حسب تعبير سويرة الذي انتقى جلهم من محيطه الخاص، أي من الجهاز المالي والمقصود بوصفهم فنيين هو أن ليس لهم أي "لون سياسي خاص" سوى أنهم رجيعون الشيء الذي يهيؤهم ليكونوا أبواقا بيادق طيعين بما فيهم المنجي بن حميدة ذلك الترتسكي القديم الذي أبى إلا أن يدنس هذه النهاية المذرة.

إن هذا التعويض الحكومي قد حرر كامل القوة القمعية للرجعية التي لم تعد تتحمل الوفعية التي أردتها فيها الأزمة الاقتصادية والمقاومة العمالية وشلل الشغيلة الأخرى. وقد بوغتت قيادة الاتحاد بهذه التغييرات لأنها كانت تحسب كثيرا بالتناقضات في صلب الحكومة والحزب وقد افتضحت هذه الحسابات عندما راحت تلك القيادة تشيد على الوزراء المقال والمستقيلين مقدمة إياهم كأبطال "الديمقراطية" و"التفتح". لقد بوغتت لأنها لم تكن تدرك حقيقة التحضيرات التي ما انفكت يقوم بها الطرف المقابل ولم تكن تسمع للأصوات القاعدية التي كانت تحذر من خدعة المصالحات. بل وأكثر من هذا، فعندما كانت القوى الفاشية تعد نفسها للهجوم، كانت القيادة النقابية لا تنبالي بذلك الإعداد، وعندما كانت الأوساط البرجوازية الكبيرة في منظمة الأعراف تنادي بذبح المشانق لإعدام بعض النقابيين، كان عاشور يجيبهم: "نريد لكم الخير ونريد وطننا الشر"، وعندما كانت القوى الفاشية تجمع نفسها وتنظم صفوفها لإعداد الرأي العام للهجمة على الحركة النقابية، كانت القيادة النقابية لا تفعل شيئا في اتجاه كسب بقية الطبقات والفئات الشعبية الأخرى لاعتمادها بصورة مباشرة أو غير مباشرة في المواجهة.

وبالخطوة الجديدة التي قامت بها عصابة نويرة، شهد التناقض بين الرجعيين المتحالفين مع الإمبريالية ودكتاتوريتهم من جهة، والجماهير الشعبية وفي مقدمتها الطبقة العاملة وحركتها النقابية من جهة أخرى توترا وتشنجا جديدين. فقد تكاثفت المواجهات بين أرباب العمل والعمال ورؤساء مؤسسات الدولة والجماهير الكادحة كما أن قيادة الاتحاد التي يئست من المراهنة على التناقضات في صلب الحزب والحكومة وعلى بلعزوبة وجماعته، بالذات، أصدرت تعليمات بصورة واضحة بمعارضتها لعصابة نويرة - الصباح - فرحات، عقدت المجلس القومي الذي لم يعد بإمكانها تأجيله وهو المجلس الذي طالما طالبت القواعد بانعقاده. ولكن هذا المجلس، ولئن سجل تطورات في مواقف الاتحاد عامة والقيادة خاصة حيث قبلت السير خطوة أخرى إلى الأمام في القطع مع حكومة نويرة والحزب الحر الدستوري الجديد الذي رفع جذوة راية العمل النقابي المستقل، راية الاتحاد ديمقراطي ومستقل، فإنه لم يتخط لحد الآن نظرة النقابة في الأيام العوالي ولم يضبط أي خطة فعلية لمواجهة الهجمة الفاشية، بل إن الاتجاه الذي عرض نفسه بل عملت على فرضه القيادة هو الحد من اندفاعية التيار النقابي النضالي وضرب مواقفه المتجذرة.

في هذه الظروف الجديدة غيرت حكومة نويرة سياستها تجاه مركز المعارضة السياسية الأكثر أهمية في البلاد أي تجاه الاتحاد العام التونسي للشغل، وهذه المرة استرجعت أي "عصا" أو "حوار" وأعلنت الحرب على كافة المنظمة النقابية وفي مقدمتها القيادة التي أصبحت في نظر الحكومة وحسب عبارة بورقيبة "دريقة" يعني وراءها "الشيوعيون" و"البعثيون" (خاصة التيار النقابي الثوري الهدف الأساسي لهجوم الرجعية). ومن هنا تحول الخلاف من موضوع نظر العصابة الفاشية من خلاف بين الحكومة والحزب والقيادة النقابية حول الموقف من التيار النقابي الجديد إلى خلاف مع كل المنظمة وفي مقدمتها القيادة "المنحرفة" حسب تعبيرهم.

ما من شك، ونحن نتأمل الأحداث، أن سهام العصابة الفاشية موجهة خصوصا واستراتيجيا إلى التيار النقابي الذي [illegible] الأقلية المستغلة الحاكمة زعزعة لركائز حكمها وسلطتها

و أنّ فيه تيار لا يقف عند حدّ ترقيعات و إصلاحات بل يتطوّر على اتجاه ضرب جوهر المصالح الإمبريالية و الرجعية. لكن رأت بل حقّ أيضا أنّ تطوّره قد شرط وحدّد بالى درجة ما سلوك القيادة النقابية التي كما سبق أن بيّنا رفضت أن يتمّ نهب البلاد و استغلال الشغيلة و اضطهادها على النحو المفضوح الذي يدفع فيه اتجاه مؤسّسة - الصياح - فرصات كجواب من طرفها على ظروف الأزمة الحادّة التي ما تفكّك تستفحل بينما تقتضي مصلحة الشعب إطلاق الحريات العامّة و محاسبة الفاشيين و قمع أعمالهم و ضرب الطابع الفاشي في مؤسّسات الدولة و إلغاء الإجراءات و القوانين التي منح بمقتضاها الإمبرياليون امتيازات اقتصادية و سياسية و عسكرية و ثقافية و تأميم تلك المصالح الإقتصادية و اتخاذ الإجراءات و القوانين المشجّعة و الحامية للرأسمال الوطني و إجراء إصلاح زراعي للأوضاع في الريف (توزيع الأرض على الفلاحين المعدمين و توفير لهم وسائل الإنتاج و القروض لهم الخ...)

إنّ التطوّر الذي عرفته قيادة الإتحاد و فشل التحريض بينها و بين التيار النقابي النضالي الجديد قد أثار نويرة و بات واضحا بالنسبة له أنّ باب الإختيار أوصد أمامه. إنّ تجربة الثلاثة و عشرين سنة الأخيرة تؤكّد أنّ ما من حكومة استطاعت تسيير شؤون التحالف الرجعي الإمبريالي دون أن تضع الإتحاد العام التونسي للشغل تحت كلكلها سواء بتواطئه مع قادته أو بفرض قيادات موالية لها في صورة بروز معارضة في. قيادة الإتحاد لإتجاه حكومة معيّنة، أو حتى لجانب من سياستها. و هذا تعبير على عجز الرأسمال و الطبقات الرجعية المحلية على وضع الركائز المادّية لسياسة إصلاحية نسبيا مستقرّة في صلب الطبقة العاملة و الشغيلة عامّة كما هو الشأن مثلا في البلدان الرأسمالية الإمبريالية و هو ما ينجرّ عنه عدم تعرّض أي استقلالية للعمل النقابي ليس من النظام فحسب بل حتى من الحكومة.

و اليوم و قد أولت القيادة النقابية من مراقبته، فإنّ ذلك أصبح يعني بالنسبة لنويرة تهديدا لكيان حكومته و مخططاتها سيّما و أنّ تلك القيادة راهنت على القوى الرجعية الإصلاحية ابتداء من بلدوزة (و حتى نويرة نفسه في زمن ما في وجه الصياح) إلى جماعة الإشتراكيين الديمقراطيين (و هي الجماعة المتزنّدة أكثر من غيرها لقيادة تشكيلة جديدة) و المصمودي و حتى حركة الوحدة الشعبية اليسارية و لو بدرجة أقلّ، راهنت على هذه القوى كبديل حكومي. و في نفس الوقت فقد راهنت هذه القوى من وجهتها على قيادة الإتحاد في سعيها (أي القوى) إلى تعديل اتجاه حكومة نويرة بل و تغييرها. و كان نويرة يدرك حقيقة تأثير مثل هذا التعديل أو التغيير و لو كان جزئيا على مصالح كبار الكمبرادوريين و المضاربين و العقاريين و حلفائهم الإمبرياليين في ظروف الأزمة الإقتصادية العالمية.

كما أنه لا يخفى على عصابة نويرة و خاصّة على أسيادها الإمبرياليين الأمريكان و الفرنسيين التأثيرات التي يمكن أن تلحق بالسياسة الخارجية للنظام من جرّاء فرض تعديلات على الحكومة أو تغييرها في ظرف اشتدّ فيه التنافس بين الدولتين العظميين على النفوذ في المنطقة العربية و الحوض الأبيض المتوسط.

ففي المنطقة العربية اشتدّ الإستقطاب بين خونة (دول و قوى سياسة عميلة) ركعوا أمام الدولة الصهيونية و قبلوا بالمشاريع الأمريكية لتصفية الثورة الفلسطينية و الحركة الوطنية العربية و بين دول و قوى سياسية أخرى انساق بعضها و بدأ ينساق بعضها الآخر أكثر فأكثر في فلك التنديد الشامل الذي تدعو إليها عصابة الكرملين الإمبريالية الإشتراكية التي تجد لدى تلك الدول و القوى مجالا "للتدميم" نفوذها في بلدانها.

و في المغرب العربي بالذات تضاعف التدخل العسكري الفرنسي المباشر إلى جانب المغرب و موريطانيا ضدّ الشعب الصحراوي و من يقف وراءه و أصبح من العسير التظاهر بالحياد بل و من غير المرغوب فيه من قبل الأوساط الإمبريالية.

إنّ القوى الإصلاحية الرجعية التي تراهن على تعديل اتجاهات حكومة نويرة لا يمكن الشكّ في طبيعة ارتباطاته التاريخية مع الغرب و في مقدّمته أمريكا، لذلك فإنّ الرهان على مستوى الإرتباطات الخارجية و المواقف من القضايا العالمية ليس مطروحا بين طرف يتشبّث بالتعامل مع الغرب و آخر يروم التوجّه إلى الإمبريالية الإشتراكية إنّما هو مطروح في صلب نفس أطار التبعية الإمبريالية الغربية، بين القوى الإصلاحية الرجعية التي تحاول التكيّف أكثر مع الأوضاع و اختيار الصيغ و الأشكال عند اتخاذ المواقف مراعاة للرأي العام التونسي و للجماهير الجزائر و ليبيا قصد الحفاظ على "علاقات طيبة" معهما و بين الطرف الآخر بقيادة نويرة الذي لا يريد التبدّل و لو قيد أنملة على الولاء المفضوح للإمبريالية.

الغربية وفي مقدمتها أمريكا وفرنسا.

على هذه القاعدة لم يبق أمام عصابة بورقيبة لإذا ما أرادت المحافظة على مكانتها وقطع الطريق أمام المتطلعين لتعويضها غير اجراء شبه انقلاب حكومي (وقد تم ذلك منذ ديسمبر) كجواب على مواجهة قيادة النقابة وبقية القوى السياسية الإصلاحية على تناقضات الحكومة ثم تكسير القيادة النقابية كجواب على مواجهة تلك القوى السياسية على الإتحاد كدعامة لا يمكن بدونها دعامة أي حكومة بديلة. وبعد هذه الخطوة تصبح العصابة الدموية مزجد يد وجها لوجه مع الثوريين والحركة الجماهيرية. وقد اتضح توجه هذه العصابة نحو تحقيق هذا الهدف الثاني (أي تكسير القيادة النقابية) من خلال مخرجات اللجنة المركزية للحزب الدستوري الناشي التي دعت إلى أن تشرف على الإنتخابات داخل المنظمات النقابية أو السياسية هيئات خارجة عنها وإلى مراقبة مالية لمختلف هذه المنظمات، وهذا يعني بصورة ملموسة إعادة وضع الإتحاد تحت قبضة العصابة الفاشية سياسيا وماديا. أما عن الصيغة العملية المباشرة التي سيتم بها «إعادة الإتحاد إلى الحظيرة القومية»، فقد تجلت خاصة من خلال الكلمة التي ألقاها بورقيبة لهذا المثقاش المتعطش للدم وجاء فيها: «... أنا مستعد، بعد المحاولات التي بذلناها دون طائل، أن أقف في وجه المخربين الذين يستعملون الكاتب العام للإتحاد العام التونسي للشغل ستارا يحتمون به باعتبار مظهره الشعبي. ذلك أنه وراء الكاتب العام يختفي أصحاب النظريات الشيوعية والبعثية، ومن لفّ لفّهم من المخربين وكلهم يدّعون أنهم يسعون لتحسين حالة العمال، وما يريدون في الواقع إلا تقليب الدولة وتقويض أركانها وهو ما يتعين أن نتراءى منه والوقوف له بالمرصاد وأنتم تعلمون أن هذا الحزب ما دخل معركة إلا انتصر فيها». وزاد فأكدها مع مرّ الأيام فشل كل الوساطات الداخلية والخارجية بخصوص الإضراب العام وتصريح بورقيبة بأنه مستعد للعواقب ولكن ليبدأ

لقد دخلت خطة تكسير الإتحاد في ذلك الوقت طور التنفيذ من قبل العصابات الدستورية الفاشية التي أصبحت تهاجم في وضح النهار وبدعم من الحكومة مقرات الإتحاد في بعض الجهات (القيروان، توزر، زغوان، سوسة، تونس) بينما أوقف الكاتب العام للنقابة الجهوية بصفاقس وما هي إلا فترة قصيرة من الزمن حتى كانت المجزرة الرهيبة وتنفيذ مشروع «قطع رأس الإتحاد» الذي طالما طالبت به الأقلية الرجعية. وأمام بداية تنفيذ الهجمة واتساعها لم تجد القيادة النقابية من حل سوى مواجهة الحكومة بإعلان الإضراب العام ولكن هذه المرة أيضا من دون سابق تحضيرات على مستوى القواعد. لقد ساد الجو تحيرا حول الإضراب العام معتقدة (أي القيادة) أن الحكومة ستتنازل بسرعة وتستجيب لمطالبها. لكن الحكومة قد أعدت نفسها لهذه المواجهة ونظمتها خطوة خطوة وخططت لعملية استفزاز واسعة لتحول دون نجاح الإضراب العام الذي لو يتم في حدود منظمة وتحكم فيها فسوف يعني بالنسبة للعصابة الدموية إفشالا لمخططها وهو احتمال أبعدته من حسابها تماما.

تلك هي الحركة الواقعية لمختلف العوامل الفاعلة في الأحداث الأخيرة وتلك هي تطوراتها وهي حركة موضوعية لا تتحمل التمويه سواء من هذا الطرف أو ذاك. وعندما يدعي النظام الآن وحتى قبيل المجزرة الرهيبة على لسان بورقيبة والصياح خصوصا، أنه توجد مؤامرة مدبرة من الخارج أدت إلى أحداث يوم الخميس ثم أنه توجد فعلا أيادي خارجية أثرت بصورة مباشرة في الأحداث، وحتى لا يمكننا فهم زيارة نويرة الطارئة إلى الإيليزي ورئيس أركان الجيش الفرنسي إلى تونس ومقابلة نويرة لسفير أمريكا في آخر ساعات يوم الأربعاء 26/1 بمعزل عن هذه المجزرة الرهيبة.

غير أن بيانات النظام الدستوري بقصدون بالمؤامرة الخارجية أن الحركة الإضرابية والإنتفاضات الحادة للفاشية التي شنتها جماهير العمال والشغيلة كانت مفتعلة ومثارة من الخارج. وهذا الإدعاء لا يبرر المجزرة الرهيبة فحسب وإنما يشوه نضال الشعب من أجل تحسين أوضاعه المادية، ومن أجل فرض الحريات الديمقراطية. وهو نضال لا تحركه أية قوة خارجية مهما كان شأنها وإنما هو نابع من التناقض المميز للمجتمع التونسي بين جماهير الشعب الواسعة وأقلية البرجوازيين الكبار والعقاريين المرتبطين بالإمبريالية وكمتاريتهم الرجعية.

لأن الأقلية المستغلة الحاكمة تعرف أنه لا القيادة النقابية الإصلاحية ولا بيادق موسكو (جماعة الحزب التحريفي التونسي) ولا المستيرين أو البنعليين والمحمودي، ولا لبيبا،

خلال المظاهر السلبية من سياستها) أو غيرهم، هم الذين يحركون نضال الطبقة العاملة و بقية الشعب والشعب، بل إنها تدرك جيدا الدور المكبل والمجهض وإلا ستعابي الذي لعبته و ستبقى تلعبه كل هذه القوى. كما تدرك أن الطاقة الثورية القوية التي بدأت تدفع العمال والشغالين كافة إنما تنطلق من مصالحهم الخاصة.

وإذا كنا هنا نضع حدا الفصل واضحا بين نضال الشعب وأحزابه من كل لون طالما أنه ليس باستطاعتنا وليس من واجبنا - بل بالعكس تماما - تغطية المعاولات الرجعية مهما كانت، من الداخل أو الخارج، التي تعمل على توظيف نضالات شعبنا في خدمة أغراض معادية لمصالحه. وإن كنا نعرض سابقا إلى حقيقة الارتباطات الخارجية لبعض القوى الإصلاحية، فإن الأصابع تبقى موجهة خاصة من خلال «أطروحة الأيادي الخارجية» إلى الحزب التحريفي وإلى علاقة الإتحاد بالنقابات الليبية والنظام الليبي. وفي هذا المجال، فإننا نعتقد أن الحزب التحريفي الذي خان مصالح الشعب التونسي وثورته من زمان هو فعلا بصدد خدمة أغراض الإمبريالية الإشتراكية في بلادنا. لكن المطالع عموما يدرك جيدا ضعف تلك الفرقة وعدم قدرتها فعلا على توجيه الحركة النضالية للجماهير في الإتجاه الذي تريده.

أما علاقة الإتحاد بالنقابات والنظام الليبي وهي العلاقة التي يستثمر منها النظام دعايته التشويهية فإنه، وبصرف النظر عن وجود أو عدم وجود جوانب خفية في هذه العلاقة، فإن الوقائع التي لا تتحمل التأويلات الذاتية تثبت أن المساعي التي قامت بها قيادة الإتحاد - استجابة إلى حد ما لرغبات القاعدة وحتى عموم الشعب ولتؤكد في صراعها مع عصابة نوبرة أنها مخاطب كفء مع النظام الليبي - لإصلاح العلاقات بين النظامين حول مشكل الجرف القاري الذي كاد أن يشعل فتيل الحرب بين البلدين، وتبديد آثار وملابسات التجريش الأخرى، وإرجاع العمال المطرودين، والتحصيل على تعويضات لظروف العمال الفلاحين ودفع الحكومتين إلى عقد اتفاقات اقتصادية ذات أهمية لا يأبى بها، هذا الدور إيجابي موضوعيا، والتدخل حول مسألة الجرف القاري قد فوتت موضوعيا الفرصة على الدولتين العظميين اللتين لهما مصالحهما وأدواتهما في كلا البلدين لإشعال بؤرة حرب جديدة. تسعى كل منهما لاستغلالها للتخلص من خردتها العسكرية وتعزيز نفوذها على حساب الأخرى.

أما نظرنا إلى هذه العلاقة من زاوية تطلعات النظام الليبي* تجاه تونس، فإن سياسة هذا النظام لا تخلو من مظاهر سلبية أكيدة. فمحاولات التدخل في الشؤون الداخلية لتونس (المبادرة بالتحريش في مسألة الجرف القاري، ومحاولة التأثير على اتجاه حكومة نوبرة بواسطة عاشور والمحمودي) لا تخدم في شيء لا قضية الشعب التونسي ولا الليبي ولا قضية الوحدة العربية وإنما هي سياسات رجعية تعمل في الإتجاه الذي تسعى الاستراتيجية السوفياتية والأمريكية إلى الدفع فيه لأن مثل تلك السياسات تجر الشعبين والبلدين إلى خلافات ومعارك تكون نتائجها السلبية لا تقدر على مصالحها ومصالح الشعوب العربية القريبة والبعيدة. في حين أن نتائجها الإيجابية بالنسبة للدولتين العظميين وكل القوى الرجعية لا ريب فيها. فالإتحاد السوفياتي ما انفك يؤثر يتزايد في ليبيا من خلال علاقتها العسكرية والإقتصادية لن يتأخر على استغلال مثل تلك السياسات لمزيد تركيز نفوذه في ليبيا محاولا جعلها قاعدة لخدمة أهدافه التوسعية في المنطقة. بينما لن تتأخر الإمبريالية الأمريكية في تونس على استغلالها لمزيد إحكام سيطرتها على بلادنا. والرجعية التونسية وجدت و ستجد دائما في مثل تلك السياسات وسيلة لتوجيه تعبئة الجماهير عليها في وجهة أخرى باسم «الدفاع عن الوطن والإستقلال». تلك هي حقيقة بعض سياسات النظام الليبي، لكنه من الخطر القول بأن قيادة الإتحاد كانت اليد المنفذة لهذه السياسات في تونس في أي مرحلة من المراحل. والتصديق بهذه الأطروحة يعني التعامل مع الأحداث التي جدت في بلادنا بصورة ذاتية قاصرة عن تتبع مسار الصراع الفعلي الذي عاشته بلادنا والذي يبرز أبعاده ديناميكية ومختلف العوامل والظروف التي حفت به.

---

* ليس موضوعنا هنا تقييم النظام الليبي من كل جوانبه لكن لرفع كل تأويل خاطئ لموقفنا، نشير إلى أننا نعتبر هذا النظام ذا طابع وطني برجوازي. وتجسد هذا الطابع فيما قام به من ضرب لنظام الإقطاع وللمصالح الإمبريالية في ليبيا أن هذا الطابع هو الآن بصدد التفكك والتفسخ ويندرج في هذا الإطار دعم الروابط مع الإشتراكية الإمبريالية الذي لا يضر باستقلال ليبيا فحسب بل يمثل خطرا على شعوب المنطقة أيضا. كما لا يخرج عن خدمة الإستراتيجية السوفياتية الدور التخريبي الذي يلعبه النظام الليبي في الصدام بين أثيوبيا والصومال وتدخلاته في الشؤون الداخلية لبعض البلدان الإفريقية والعربية وبداية أشكاله على بعض المواقع الإشتراكية الإمبريالية إن معالجة القضية العربية والفلسطينية.

II تحقيق مطالب الشغيلة ومطامحها لا يتم بالوفاق والمهادنات مع الأعداء وإنما بالنضال الحازم ضدهم

إن خطة النظام المكشوفة وبداية تنفيذها بكل تحد فد وضح الإتحاد وكافة القوى السياسية في الثورية منها والإصلاحية أمام اختيارين : إما الإستسلام والتقهقر أمام كل هجمة تقوم بها عصابات الدستور الفاشية فتشجعها بذلك على الخطوة اللاحقة والإنتهاء هكذا نهاية ذليلة تكون عواقبها لا تقتصر على معنويات العمال ، وإما المقاومة والإنتهاء بشرف . وقد يوجد من يتساءل عما إذا لم يكن قرار الإضراب العام قرارا غير سليم وكان يمثابة سقوط في استفزاز النظام وأنه كان من الأجدر اتباع اسلوب مقاومة يكون أقل اندفاعية من ذلك حتى يقع تغويت الفرصة على النظام أو في أتعس الحالات ، وإذا كانت عملية تكسير الإتحاد شيئا ثابتا ، تمديد عملية المقاومة على أطول فترة ممكنة. للإجابة على هذا التساؤل يجب الإقرار أولا بأن المعركة كانت مفروضة على الإتحاد وتسيير حسب خطة تشكل ضمنها عمليات الإستفزاز ومداهمة النقابيين و مقرات المنظمة المظهر البارز. فالمعركة لم تكن عملية هجومية من طرف النقابة بل كانت رد فعل على الإعتداءات على مقراتها وعلى النقابيين والإعتقالات التي بدأ يتعرض لها بعض إطارات الإتحاد النقابيين .

وإذا استبعدنا أن يكون المراد من طرح التساؤل هو الإستسلام أمام الإعتداءات الفاشية وإذا كانت شرعية رد فعل الإتحاد غير مطروحة في الميزان وإنما الموضوع هو مناقشة نسبية وعمق وشكل هذه المواجهة العادية للفاشية دفاعا عن حرية العمل النقابي المستقل عندما يفتح أمامه مثل هذا التساؤل بأن تقييم تلك المواجهة ومن ورائها النضال النقابي بصفة عامة لأنه رغم كل العراقيل والأخطاء والحدود التي أدت إلى مثل تلك النتائج المرة سيسجل التاريخ بكل تأكيد شرعية هذه المواجهة وعدالتها .

لأن أي تقييم جدي لابد أن يتجنب السقوط في الإستنتاجات المبتذلة والإنهزامية التي ترجع نتائج تلك المواجهة فقط أو حتى رئيسيا إلى فعل هراوة الأعداء بقصد إلقاء مسؤولية الإنهزام والأخطاء التي أدت إلى هذه الحالة على عوامل خارجة عن إرادة الإتحاد فنرى في الذي حصل شيئا حتميا بمجرد أن العدو عقد العزم على تصفية النقابة لأن مثل هذه الأفكار ترى دور وقدرة الأعداء ولا ترى واجبات النقابة و قوتها و سياستها. لأن السؤال الرئيسي الذي يجب أن يجيب عنه تقييم هذه المعركة الثورية هو لماذا هذه الهزيمة و بهذا الحد من الخسائر ؟ وما هي الظروف والأسباب التي جعلتها واقعا ؟ هل لأن مد الطبقة العاملة و بقية الشغيلة واندفاعيتها تجاوز الظرف العام وطرح معارك ما زالت الأوضاع لم تطرحها فانكسر ذلك المد وتلك الإندفاعية على جدار هذه الظروف الغير الناضجة ؟ أو لأن حركتها كانت على العكس فاترة ودون مستوى الأوضاع ؟ أم هل أن المشكل يوجد في مستوى العنصر الذاتي لهذه الحركة أي في مستوى الوعي والتنظيم والإعداد السياسي والحملي ؟ و بصورة أوضح وهذا السؤال أي تقييم جدي : هل أن الذي تخلف في مواجهة الفاشية وضد اعتداءاتها هي القوة التلقائية للجماهير أم أن الذي تخلف هي القدرة على إعداد هذه القوة وتنظيمها وقيادتها في مواجهة العدو المتربص لأول فرصة ؟

النضال عنصر القوة في مواجهة الفاشية : لأن الذي عاش وتابع الهبة العارمة للجماهير الحمالة و بقية الشغيلة للإحتجاج على الإعتداءات الفاشية لا يمكن أن يشكك لحظة في استعداد الجماهير للبذل والعطاء والنضال و لفظ مجيش الذل والحرمان . إنها واجهت رصاص الأعداء وصدورها عارية منتفضة بكل الأهوال ومن يراقب تطور نضال الطبقة الشغيلة في السنوات الأخيرة في حجمه وأشكاله وشعاراته يستنتج أن انتفاضتها الأخيرة التي التفت حولها شرائح وفئات شعبية أخرى لم تكن حدثا ظرفيا ولكنها تعبير مكثف عن أرقى ما وصلت إليه هذه الطبقة في مواجهتها لدكتاتورية الطبقات المستغلة الحاكمة خلال السنوات العشرين ونيف الماضية وبداية وإعلان الإنفصام الذاتي بينها وبين تلك الدكتاتورية بعد أن جربتها في مختلف أوجه حياتها المادية والسياسية .

لقد تصاعدت حركة الإضراب الحمالية بشكل كبير خلال السبعينات لتبلغ حسب الأرقام الرسمية 45 إضرابا عام 1973 شملت 18014 عاملا ، و 141 اضرابا سنة 1974 شملت 78524 عاملا

وقد شملت 1975 عاملا و[illegible] 95.997 عاملا في سنة 1976 فاصل وقد بلغت 342
رقما قياسيا عام 1977 إذ بلغت 450 إضرابا وقد شكل عمال القطاعات الكبيرة العمود الفقري لهذه الحركة
الإضرابية مثل قطاع المناجم والنقل وعمال المعادن والعمال الفلاحيين والخ... وقد تجاوز العمال شكل الإضراب
في العديد من المرات وخاصة بداية من عام 1976 إلى تنظيم المسيرات والمظاهرات والصدام في الشوارع مع
الأجهزة القمعية الدكتاتورية الحاكمة وهو ما جعل السفاح بومدين يردد أن الشغالين هاجروا
مراكز عملهم ليخاطبوا السلطة "بلغة الشارع" ويطلق على عام 1977 "عام الشوارع" ولئن ارتكز نضال
الشغالين في السنوات الأولى على المطالب الاقتصادية مثل تحسين الأجور وظروف العمل فإن
المواجهة بينهم وبين النظام أخذت أكثر فأكثر تتسم بطابع نقابي وسياسي لا مجال
للاستخفاف به. فقد نادى العمال في اجتماعاتهم وفي لافتاتهم ومسيراتهم ومظاهراتهم بحرية
العمل النقابي وطالبوا بحقهم كطبقة في التعبير والتنظيم "ورفعوا من عمق أحشائهم بصفوف الفاشية
مرددين "الخبز والحرية" و"الكرامة الوطنية" و"خبز وماء ونوبرة لا" و"لا مجاهد أكبر من
الشعب" وتوجهوا في أعمالهم الملموسة ليدكوا مراكز التطريز الإعلامي (كمقار الإذاعة والتلفزة
التي تشوه نضالاتهم وتشن ضدهم وضد ممثليهم شتى أنواع الحملات المسعورة، وأوكار حزب
الدستور السوداء مثل مراكز الشعب في الكثير من الأماكن و بلدية بن عمروس وأشعلوا النار في
سيارات البوليس والجيش الذي يداهمهم في الشوارع وفي مراكز العمل وبعضهم حولين مواجهتهم من عمل
ضد العرف إلى صدام مع السلطة السياسية للطبقات الرجعية: لقد تردد على ألسنة القواعد النقابية
والعمالية أكثر من مرة أن هذا النظام لا يحترم محالفها بل يخادعها ويغدر وكرست ذلك فعلا كل
استعدادها للتصدي لاعتداءاته وقد تعالت من بينها أصوات في الاجتماعات النقابية لتعذر القيادة
النقابية من مغبة المحالفات التي كانت تعقدها مع العصابة الحاكمة منبهة إلى أنها مناورة
لربح الوقت لا غير، مؤكدة أن النضال والنضال وحده هو سبيل افتكاك حقوق الشغالين.

إنه لا يمكننا أن نعلل نضال الطبقة العاملة وبقية الكادحين مسؤولية الإندكاسة ونتائجها
الأليمة، لقد أبدت هذه الطبقة بكل تلقائية عشية المجزرة وأثناءها استعدادها للنضال والتضحية
من أجل صد الهجوم على مستوى معيشتها المتواضع وعلى هياكلها النقابية. لكن سوف لن تتخلف بعض
الأصوات عن سؤالنا إذا كانت الجماهير كما تدعون فما الذي منعها من الانتصار يوم 26 جانفي هادفة بذلك
إلى إلقاء مسؤولية الهزيمة على "محدودية نظالية الجماهير"، وعلى تلقائيتها. إن هذه الأصوات تتناسى أن
استعداد الجماهير للنضال والتضحية غير كاف وحده لأن العنصر الحاسم في الهزيمة أو الانتصار في أي معركة إذا
ما توفر العامل الأول تصبح درجة استعداد الجماهير من حيثية وعيها بأعدائها الحقيقيين ومن حيث تنظيمها
وإحكام قيادتها في الاتجاه وحسب الطرق الثورية فإنه يصبح من السهل هزمها واستثمار معركتها التلقائية
للفائدة الآنية وللأغراض الخفية للرجعية والإمبريالية. إن الذي فشل يوم 26 جانفي ليس مصدر القوى
في مواجهة الفاشية ومصدر خوف الرجعية وإنما هو طرح الأوهام الرجعية والإصلاحية التي تشكلت قاعدة
سلوك القيادة النقابية والبيروقراطية العمالية المرتبطة بها والأصوات التي تريد إلقاء المسؤولية على
الجماهير هي في الواقع تهدف إلى طمس هذه الحقيقة وتجميل إصلاحية القيادة النقابية ووقوفها الطبقي
هذه القيادة التي وإلى آخر لحظة وعندما كان كل شيء ينبؤ بقرب الصدام قابلت استعداد
الجماهير للنضال بعرقيلها المتعددة. فالمجلس القومي الذي كان من المفروض أن ينظم إعداده بشكل ديمقراطي
وقاعدي حتى تكون نتائجه المعبر الحقيقي عن مطالب الجماهير واستعداداتها ومعبئة لنضالاتها تم
الدعوة إليه بدون القيام بمثل ذلك الإعداد (ما عدا في صفاقس وسوسة حيث تم شيء من الإعداد بالنظر
إلى أن التيار النقابي النضالي له وزنه في تسيير العمل النقابي في هاتين الجهتين) وحتى أثناء سير
المجلس عملت القيادة وأعوانها على الحد من النفس المتجذر التي عبرت عنه بعض النقابات وحتى
المظوة الإصلاحية التي تمخضت عنها أعمال المجلس القومي لم تنفذ الإجراءات السياسية والعملية
من أجل تأمين تطبيقها ولم تهيئ الجماهير لمواجهة ردة فعل النظام عليها وعندما لم يبق
للمجزرة سوى سويعات كانت أسئلة كثيرة تتردد على ألسنة نقابيين فقراء من مثل: «هذا
أعد الاتحاد لمواجهة الهجوم وأين هذا هاجما عليه وأعلناه خارن[illegible]؟» و«ماذا ستكون

المواجهة بعد الإضراب العام؟» وماذا؟ وماذا؟ [illegible] الأسئلة والإستفسارات التي تقابل من قبل القيادة النقابية بالأجوبة من مثل: "القيادة أعدت كل شيء" و"الحكومة ستذعن لمطالبها". هذه الأجوبة الملفقة بدون مراعاة حقيقة الخوف أي حقيقة الدكتاتورية الدستورية التي عملت القيادة سنوات على طمسها ومن دون مراعاة حقيقة "اعداد (وليس استعداد) الجماهير سياسيا وتنظيميا للمعركة في ظل مثل هذه الأوضاع لا يمكن الإصلاحية والوفاق مع الأعداء إلا أن يتحكم على أرض الواقع. إنه من الضروري اليوم الكشف عن الدور السياسي والعملي الذي لعبته قيادة الإتحاد وأعوانها المرتبطين بها وتعميق تحليل مواقفها من سياسات النظام الرجعية ومن الجماهير العمالية والشغيلة الأخرى وتحالفاتها وطبيعة الأدوات والأشكال التي وضعتها في تنفيذ سياستها، بذلك فقط يمكن امتلاك الأسباب الحقيقية الكامنة وراء النتائج السلبية لمعركة 26 جانفي.

- سياسة الوفاق مصدر نكسات الطبقة العاملة:

لقد جعلت القيادة النقابية من الإتحاد العام التونسي للشغل منظمة وفاق طبقي مع كبار البرجوازيين والعقاريين في ضبابة ما يسمى بـ "الوحدة القومية" من أجل خنق نضال الطبقة العاملة وبقية الشغيلة. لقد أدرجت أهدافها كلها في إطار إصلاح النظام الدستوري وتدعيمه ولم تدرج في أهدافها يوما من الأيام إعطاء العمل النقابي طابعا نضاليا ثوريا بل أن وجودها قام على مناقضة مثل هذا الإتجاه وعلى أساس قبول الإختيارات الأساسية للنظام الحاكم والترويج لها في صلب العمال: تلك الإختيارات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية اللاشعبية واللاوطنية التي ولدت كل مآسي الطبقة العاملة والطبقات والفئات الشعبية من بؤس وبطالة ومرض وجهل، وإلى آخر لحظة (من ظروف الأزمة الإقتصادية والسياسية الحالية) ورغم تطور مواقفها فقد حافظت على علاقات عضوية مع الدولة والحزب الدستوري وعملت على بث الأوهام حول حقيقة النظام وذلك بالسعي إلى حصر نقمة العمال ضد إدارة الحزب الدستوري وعلى بعض العناصر داخل الحكومة محاولة لإنقاذ البقية بل ولإنقاذ سلطة التحالف الرجعي الإمبريالي. وصرف أنظار العمال عن فهم حقيقة الأزمة التي يتخبط فيها النظام باعتبارها لا تتشكل "انحرافات" في مسار هذا النظام يتحمل مسؤوليتها ثلة من الأشخاص وإنما أزمة جذرية نابعة من التناقض الرئيسي الذي تقابل الشعب بأعدائه الرجعيين المحليين والإمبرياليين كما حاولت هذه القيادة صرف أنظار العمال عن فهم تصاعد الإستبداد الفاشي للنظام القائم باعتباره لا يمثل مظهرا هامشيا وغريبا عن طبيعته يتحمل مسؤوليته أيضا وجود أشخاص معينين في السلطة وإنما كضرورة موضوعية لتشكل سلطة الدولة التونسية بكامل هيأكلها. كل ذلك لتغليط الطبقة العاملة وكبح جماح نضالها المتعاظم والوقوف دون تطوره وتحوله إلى سنة عداء استراتيجي ضد نظام بورقيبة الرجعي.

إن القيادة النقابية ولئن عملت خلال مسارها على الحصول على بعض التحسينات المادية للعمال وهو أمر يستوجب دورها وسعت الحكومة إلى مراعاته إلى حد معين كما بينا في الجزء الأول من النص، فإن السمة الأساسية لموقفها كانت المعارضة للنضال النقابي الإقتصادي للكادحين والحد منه ومحاولة إفراغه من محتواه. فعلى مئات الإضرابات التي حدثت في السنوات الأخيرة في بلادنا لم تعترف القيادة النقابية إلا بجزء ضئيل منها تمت الإضرابات الباقية خارج نطاقها وفي العديد من الأحيان ضد إرادتها وللتدليل على ذلك نتناول عام 1976 كمثال (لتوفر بعض الأرقام الرسمية لدينا) بالرغم من أنه جاء في ظروف تشنج للعلاقات بين هذه القيادة والحكومة، فعلى مجموع الإضرابات التي حصلت في هذه السنة وكانت في معظمها إذا لم نقل كلها مطلبية ومهنية لم تتبن القيادة النقابية سوى 20% منها بينما وقع 80% الباقية خارج نطاقها وقد ندد بـ 70% من تلك الإضرابات باعتبارها "غير شرعية" واحتوت أو تجاهلت ما تبقى. وفي المدة الأخيرة فقط (نوفمبر 77) صرح عاشور بأن قيادة الإتحاد لم تتبن أكثر من 3 إضرابات على 43 إضراب (تمت خلال الستة أشهر الأولى من 1977) وقد ورد تصريحه هذا في سياق كلامه عن "احترام الإتحاد لتعهداته تجاه الحكومة". ومن المفيد ملاحظة أن الإضرابات التي قبلتها القيادة الإصلاحية للمنظمة الشغيلة كانت في معظمها وحتى سبتمبر أكتوبر الماضيين إضرابات محدودة القاعدية جرى أغلبها في مؤسسات خاصة صغيرة بينما وقفت تلك القيادة بقوة في وجه إضرابات العمال في القطاعات الأساسية وخاصة العمومية باعتبارها "تضر بمصالح الأمة". وحتى بالنسبة لتلك الإضرابات الجزئية فإنها لم توافق عليها إلا عندما اضطرت إلى ذلك اضطرارا بعد أن مل العمال مماطلاتها العديدة وأصبحوا على أبواب تجاوزها. إن سعي القيادة

تحت رحمة مماطلات الأحراف ووعودهم الكاذبة وضمان الظروف الملائمة لهؤلاء كي يمنحوا ثمرتهم
لقد اعتبرت مطالب العمال من معظم الأحيان «متشددة» واتفقت مع السلطات إما على رفضها أو قبول النزر
القليل منها باعتبار أن تلك المطالب المادية البسيطة لا يتحملها اقتصاد البلاد (أو قل مصالح الأقلية المستغلة
فكان ثمار ما سمّته القيادة الإصلاحية في وقت من الأوقات مكاسب حققتها للعمال مثل زيادة جانفي 1977
دون مطالبهم الدنيا بالإضافة إلى كونها ما زالت يجلن على تحسينات صادية بسيطة حتى تشغل كاهل
الشغالين حتى تتناسق مع الحكومة ومنظمة الأحراف بالدعوات إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية لتوفير
ظروف ملائمة لأرباب العمل كي "يتصدقوا" على العمال في مرة قادمة ببعض الفتات ولعل أكبر
مترجم من الصفقات الوفاقية التي أبرمتها القيادة النقابية مع الأقلية المستغلة الحاكمة هو "الميثاق الإجتماعي"
إن نفس السلوك الذي سلكته هذه القيادة النقابية ونفس المنطلقات ونفس الأهداف هي التي حركته
في تعاملاتها مع نضالات الطبقات والفئات الشعبية الأخرى من أجل تحسين أوضاعها المادية والمعيشية حيث
ناهضتها ومنعت الاتصال بينها وبين الطبقة الشغيلة ولئن سايرت في المدة الأخيرة العديد من نضالات الهـ
وفي مراكز أساسية تحت ضغط القواعد من جهة، وتعنت العصابة الفاشية الحاكمة من جهة أخرى فإنها
تذخر جهدا للحد من هذه النضالات وصارت تلجأ إلى أشكال أخرى للتعتيق ذكر، منها تأجيل الإضرابات والمراهنة
على المماطلات. وفي حالة وقوع تلك الإضرابات تسعى إلى التقصير من مدتها. ولعل من أبغض الطرق التي عمدت
إليها دعوة العمال في بعض الإضرابات إلى عدم الحضور في مراكز عملهم والبقاء في ديارهم، معتبرة الإضراب عاملا
ومدرسة للنضال الطبقي إلى مجرد عطلة.

وبينما عارضت القيادة النقابية معظم الحركات من أجل الإصلاحات الاقتصادية فإنها عارضت بأكثر حدة
هذا الصراع بالكفاح ضد الإستبداد والفاشية ومن أجل الديمقراطية (الحريات السياسية العامة) في هذه الفترة
وهذا طبيعي لأن ارتقاء نضال الطبقة العاملة من النضالات العفوية والجزئية والمتفرقة من أجل "دينار وإيضاء"
إلى نضال سياسي من أجل حرية التعبير والتنظيم والإضراب الخ... سيشكل خطرا فادحا لتعقل نضال الطبقة
العاملة المتمركز في نضال منظم كطبقة كاملة ضد سلطة الدولة كالتنظيم الأعلى لكافة الطبقات المستغلة
والرجعية لا ضد مرض محدد كما جرى الأمر إلى حد الآن. لذلك حملت القيادة البيروقراطية النقابية على معاداة
(أي النضال السياسي) وعدم إدراجه في جدول أعمالها مستدلة بذلك أكبر خدمة للدكتاتورية الحاكمة لأن سياسة
هذه تعمل على شل ساعد النقابيين وجمهور العمال في النضال من أجل إقرار الحريات العامة لكل التونسيين عـ
الفاشيين وعلى إبقاء السلطة السياسية والحريات السياسية حكرا على الأقلية المستغلة الحاكمة. لقد وافق
ممثلو الإتحاد العام التونسي للشغل في "مجلس الأمة" على معظم القوانين القمعية (رفضوا على ما يبدو في كل
تاريخهم قانون الإضراب فقط لعام 1963) التي سطرتها السلطة للحد من مختلف الحريات الديمقراطية والنقابية
ولم يرفع واحد منهم إصبعه ليندد بها، بعكس ذلك فقد آزرت القيادة النقابية عصابة مؤيدة في حربها للمعارضة
التي ظهرت في طلب الخبز - المستقيلين خاصة - ولم تتورع في وقت من الأوقات عن تسليم البوليس قائمات في
أسماء العمال الناشطين في بعض المؤسسات وزكت سياسة الحكومة القمعية إزاء القوى الثورية والتقدمية
في البلاد وخاصة الماركسيين - اللينينيين، وإزاء حركة الشبيبة المثقفة وخاصة الطلاب الذين قدموا
تضحيات لا يستهان بها في نضالهم المستمر من أجل نقابة طلابية ديمقراطية وممثلة وإزاء بعض الفئات
الإجتماعية الأخرى كالأساتذة مثلا الذين آزرت القيادة قمع الحكومة لهم في نضالاتهم - جانفي 1978 خاصة.

لقد قبول قيادة الإتحاد في الفترة الأخيرة (المجلس القومي) بإدراج المطالبة بإقرار الحريات السياسية وبإطلاق
سراح النقابيين المعتقلين والمساجين السياسيين (الشيء الذي تم بكثير من الإحتشام) يعتبر في الواقع على الضغط الذي مارسته
القواعد وفي مقدمتها التيار النقابي النضالي المتنامي تمارسه كي يتم فرض هذه المقررات. كما يعتبر ذلك القبول أيضا
هو الوجه الآخر من المسألة - على المصلحة الخاصة لهذه القيادة في الظرف الراهن، ذلك أنها من وراء الإعتماد على الديمقراطيين
والوطنيين وكل الثوريين وحركة الطبقة العاملة وقوة النقابة عموما، تعمل على ترجيح كفة البديل الحكومي
الإصلاحي في الصراع الدائر بين الحكومة الدكتاتورية البورجوازية الصغيرة. الصاعدة، وذلك التيار الإصلاحي الرجعي الذي تمثله
ينمو في أوساط الحكومة ويطمح إلى تعديلها في اتجاه أقل افتضاحا حتى تكون في وضعية أحسن لاستيعاب نقمة
الشغيلة ضد كل النظام.

وملخص القول أن القيادة النقابية ولئن سايرت الدفاع عن حرية العمل النقابي والمطالبة بإقرار الحريات
وإطلاق سراح المساجين السياسيين فإن هذا هو المظهر النسبي وقامت به تحت ضغط التيار النقابي النضالي
والقاعدة عامة، ومن زاوية أغراضها الخاصة أيضا. أما السمة العامة لموقفها فقد كانت معارضة لتسييس
العمل النقابي وخاصة معارضة تسييسه ثوريا، وبالتالي فهي جدت من عملية الإعداد لمقاومة الفاشية
الذي ذهبت هي نفسها ضحيتها.

(البقية تتبع)